مختصات اقتصاد وسيدات أعمال لـ عكاظ:

الملك عبدالله أزاح عقبات كثيرة من أمام المرأة

وفاء باداود (جدة)

يشهد القطاع الاقتصادي في المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله)، نموا متزايدا يعكس الواقع المشرف الذي تحققه المملكة في ظل عهد النماء والوفرة الاقتصادية، والذي مكن المرأة من منطلق شراكتها الأساسية في الاقتصاد والتخطيط، وإلى ذلك تقول الدكتورة نسرين إسماعيل البنوي المتخصصة في الاقتصاد حول الآثار الاقتصادية لنمو مساهمة المرأة في سوق العمل بأن المرأة السعودية حظيت بدعم وافر، وتوسع كبير في ميادين الأعمال، وزيادة مساهمتها في عدة مجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية)، وذلك بسبب التطورات الجديدة التي شهدتها المملكة منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهذا يعكس حرصه (حفظه الله) على دعم المرأة وتعزيز موقفها كعنصر فعال في المجتمع وتقديرا لقدراتها وإمكاناتها..

وتضيف البنوي أنه لم يعد عمل المرأة ينحصر في المجالات التقليدية المحدودة كقطاع التربية والتعليم، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مشاركتها فيه بلغت أكثر من ٨٠ في المائة، بل أصبحت مجالات عمل المرأة أوسع ومتعددة، فهي تستطيع أن تساهم في الأعمال الإدارية في جميع الجهات الحكومية التي لا تستغني المرأة عن خدماتها كالمحاكم والبلديات وكتابة العدل والاتصالات والجوازات والأحوال المدنية وغيرها، كما تولت مناصب قيادية في العديد من المؤسسات الحكومية، وتمثيلها بنسبة ٣٠ في المائة في مجلس الشورى، فضلا عن مشاركتها الفعالة في القطاع الخاص، مشيرة إلى أنه أثمر عن ذلك منجزات عالمية حققتها المرأة السعودية في مختلف العلوم والمعارف، ونالت عليها العديد من الجوائز والشهادات التقديرية والأوسمة في شتى فنون المعرفة مثبتة قدرة المرأة السعودية على الإبداع متى أتيحت لها الفرصة.

د. عائشة نتو

وزادت، «مما لا شك فيه أن جميع التشريعات الجديدة أدت إلى زيادة فعالة لمساهمة المرأة في سوق العمل، الأمر الذي نتج عنه آثار اقتصادية إيجابية، منها:

- زيادة دخل الأسرة مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأسرة، وهذا له الأثر الكبير على رفع مستوى الرفاهية.
- يقلل من معدلات البطالة للنساء بشكل خاص، والبطالة بشكل عام، وما لهذا من مردود اقتصادي واجتماعي.
- يساهم في إنجاح سياسة السعودة التي اعتمدتها حكومة خادم الحرمين الشريفين كأحد الأهداف الاستراتيجية للقضاء على البطالة، حيث قفزت نسبة مساهمة المرأة السعودية في العمل في القطاع العام بالنسبة إلى إجمالي السعوديين من ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٢ الى ٣٧ في المائة في عام ٢٠١٣م، كما زادت نسبة مساهمتها في العمل في القطاع الخاص من ١٢في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٣م، (كما في التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم ٤٩).
- يؤدي إلى تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية، مما يساهم في تخفيض تحويلات الأجانب للخارج والتي بلغت مستويات مرتفعة في السنوات القليلة الماضية، وهذا يؤدي إلى خفض تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي يحسن من وضع حساب (ميزان) رأس المال ومن ثم من وضع ميزان المدفوعات ككل.
- وضع التشريعات الجديدة للمرأة أدت إلى فتح المجال أمام المرأة لزيادة استثماراتها، وخاصة إذا ما علمنا حسب تقارير البنك الدولي إلى أن مدخرات المرأة السعودية في البنوك قدرت بـ ٤٥ مليار ريال سعودي، وقيمة الاستثمارات العقارية النسوية في المملكة بما يقارب ١٢٠ مليار ريال سعودي، بالإضافة إلى أنهن يمتلكن ثلث حسابات الوساطة المالية و٢٠ في المائة من رأسمال الصناديق المشتركة، وزيادة الاستثمار لها الأثر الإيجابي على الاقتصاد السعودي.
- فتح مجال الابتعاث الخارجي للنساء يؤدي إلى تسليحهن بالعلم والخبرة والتجربة مما ينعكس على الاقتصاد والبلد تدريجيا على المدى القصير والطويل، بالإضافة إلى أنه يعتبر من المشروعات الداعمة للاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية السعودية المؤهلة عالميا وذو كفاءات متميزة».

وختمت قائلة: «إن ما تحققه المرأة السعودية من إنجازات ومكاسب في هذا العهد الزاهر، يقدم الصور المشرفة لنساء السعودية اللائي تميزن في عهد خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله)، مع التأكيد على تعزيز إسهامهن في النهوض بالوطن ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

ومن جهتها، أوضحت الدكتورة عائشة نتو - رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات بجدة - أن سوق المال والأعمال سواء في الصناعة أو التجارة أو الخدمات الخاصة بهذا القطاع وفيما يخص المرأة كانت تعاني من قصور في الوظائف النسائية، إلا أن الوضع تحسن بشكل ملحوظ وكبير، حيث حظيت المرأة في هذا المجال بوظائف لم تكن موجودة في السابق، وقد شهد قطاع المال والأعمال في عهد خادم الحرمين الشريفين تعديلا ملموسا في القوانين، حيث وجدنا المرأة متواجدة بشكل واضح في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات، وأصبحت مشاركة بشكل واضح في التصويت والانتخابات وفي السابق كانت مقتصرة على الذكور فقط، كما أنها منحت بعض المسميات الوظيفية التي لم تكن موجودة في السابق، وتفعلت القوانين بما يخدم المرأة والصالح العام وأصبح للمرأة تمكين كبير في مجال المال والأعمال، وكل هذا التقدم يصب في مصلحة المرأة بشكل كبير وفاعل، ولذا فإننا نأمل أن نجد في القريب العاجل مسميات ووظائف جديدة في سوق العمل مثل صيدلانية في الصيدليات غير التابعة للمستشفيات وغيرها مما يقلل البطالة النسائية التي زادت نسبتها بشكل ملحوظ.

غادة غزاوي

فيما تشير الدكتورة زينب عبد الرحمن السحيمي - أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبدالعزيز ومدرب معتمد بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني - إلى أن اليوم الوطني يوم خير وشكر، نتذكر فيه نعم الله علينا في هذا الوطن الغالي من الأمن والتقدم والنماء، حتى وصل في عهد والدنا خادم الحرمين عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) إلى مستويات غير مسبوقة كما ونوعا.

وتضيف السحيمي: «يسعدني أن أذكر ما نعمت به المرأة، خاصة من إعداد وتأهيل وتحقيق للمشاركة الفعالة في تطوير مجتمعها، فلم تعد تقتصر مشاركة المرأة على التنفيذ، إنما تعدتها إلى المشورة والمشاركة في التخطيط والتنظيم والمتابعة، وقد تسارعت خطواتنا لتسبق كثيرا من الدول، ومن ذلك قرار خادم الحرمين بمشاركة المرأة في مجلس الشورى بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة، إضافة إلى عضوية المرأة في مجلس أمناء الحوار الوطني، كما ارتقى تقديرها فأصبحت تكلف بمسؤوليات كبيرة ويتم تعيينها في مناصب عليا، وفتحت لها مجالات علم وتخصصات لم تكن متاحة لها من قبل مثل الهندسة والحقوق، هذا إضافة إلى ما تم تحقيقه من تقدم في دورها في تنمية القطاع الخاص من حيث مشاركتها في عضوية الغرف التجارية وتطوير النظام لتسهيل مشاركتها في المشاريع الصناعية والتجارية، وفتحت لها شتى مجالات العمل، وأما عضويتها في الوفود المرافقة لخادم الحرمين في الرحلات الدولية، فهي خير دليل على ما تحظى به المرأة في وطننا الغالي من تقدير وثقة واحترام وحضور فعال».

وبدورها، تؤكد غادة غزاوي سيدة الأعمال أن المرأة السعودية سجلت بخطوات ثابتة إنجازات واضحة في مجالات عديدة ولله الحمد، فأغلب من كان لديهم ثروات في البنك مجمدة على حسب قراءتي بدأنا الدخول في مشاريع مختلفة، مثل إنشاء مصانع ومجال البناء والعقار، وهو بلا شك يصب في صالح رفع اقتصاد الوطن، والفضل بعد الله سبحانه وتعالى وتوفيقه يعود إلى أبونا وملكنا عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) ففي عهده أزيحت الكثير من العقبات، ودعم المرأة السعودية وحملها مسؤولية وأمانة بناء هذا الوطن.

طبيبات سعوديات متدربات يعاين مريضا في غرفة الطوارئ.

المنيع والحليسي عضوتا الشورى لـ عكاظ:

الظروف العربية والإقليمية تستدعي الالتفاف حول وطننا وقيادتنا

عضوات الشورى في جلسة سابقة.

مريم الصغير (الرياض)

نعيش اليوم احتفالية يوم الوحدة الوطنية في ظروف عربية وإقليمية تستدعي الالتفاف حول وطننا وقيادتنا، وهو حدث يتطلع إليه المجتمع بكافة شرائحه وفئاته، لأهمية ترسيخ هذا اليوم وما يحمله من معان في عقول وقلوب النشء الذي هو مستقبل الوطن.. بهكذا روح وطنية تحدثت لـ «عكاظ» عضوتا مجلس الشورى الدكتورة هيا عبدالعزيز المنيع والدكتورة هدى عبدالرحمن الحليسي..

بداية، قالت عضو مجلس الشورى نائب رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب الدكتورة هيا عبدالعزيز المنيع، أجدها مناسبة لتهنئة والدنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله)، وصاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد (حفظه الله)، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد (حفظه الله)، والتهنئة لكل مواطن سعودي بهذا اليوم التاريخي، الذي وحد فيه الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن ورجاله الأفذاذ (غفر الله له ولرجاله) المملكة، وأسعدنا جميعا بمزيد من الاستقرار والتقدم، مضيفة أننا نعيش اليوم احتفالية يوم الوحدة الوطنية في ظروف عربية وإقليمية تستدعي الالتفاف أكثر حول وطننا وقيادتنا وتأصيل وحدتنا عبر ممارسات حديثة.

وقالت المنيع في الوقت نفسه، وعلى المستوى المحلي نحن ننعم بتطورات مهمة وحيوية في غير مجال، ففي عهد الملك المصلح عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) عاشت البلاد عددا من التحولات الإيجابية والنوعية لعل أهمها برنامج خادم الحرمين للابتعاث وبرنامج تطوير القضاء ومعالجة ملف المرأة بكثير من الامتيازات التي أعادت الكثير من حقوق المرأة الغائبة لها، نعم فنحن نعيش أيضا حالة عالية من حرية التعبير وهامش واسعا من حرية الرأي، ولعل الوقوف أمام بعض الملفات كاف لإدراك أولويات هذا الملك الصالح والمصلح، حيث وجدنا منه (حفظه الله) اهتماما أبويا وملكيا بالمرأة، في عهده تم افتتاح أكبر جامعة نسائية وبقيادة نسائية على درجة وزير، وتم استكمال تمكين المرأة بدفع ٣٠ سيدة للمشاركة في صناعة التشريعات الوطنية عبر مجلس الشورى، وخلال الفترة القادمة سيكون لها حق الانتخاب والترشيح في المجالس البلدية، والذي اعتمده خادم الحرمين الشريفين، ولا ننسى أن ذلك صاحبه دعمها في قطاع التعليم العام كنائب للوزير، وأيضا في القطاع الصحي والاجتماعي وفتح مجالات متنوعة لعمل المرأة، مع الاهتمام بابتعاث المرأة مثل أخيها الرجل للتعليم في أكبر الجامعات الدولية، ويأتي أيضا برنامج تطوير القضاء وإصلاحه وانتشاله من حالة التراجع خطوة هامة ونوعية في عهد هذا الملك الصالح، حيث بات البيت العدلي من أكثر المؤسسات الحكومية تطورا وسرعة تقدم وتحقيق عدالة عالية للجميع، وخاصة المرأة التي كانت معاناتها كثيرة في ما مضى، تطوير القضاء ونتائجه لمسه الجميع دون استثناء وخاصة المواطن البسيط وهذا قمة النجاح، ولا ننسى برنامج الابتعاث الذي من خلال منتجه البشري نتوقع أن يرفع من كفاءة الجهاز البشري في الكثير من المؤسسات ويأتي في مقدمتها المؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات السعودية التي سيشكل هؤلاء عمادها، وخاصة حملة الماجستير والدكتوراه سيكونون دعما بشريا لجهاز أعضاء الهيئة التعليمية بتنوع علمي.

واستطردت المنيع، في يومنا الوطني نستحضر الكثير من التقدم والأهم التأكيد على تجديد وتعميق وحدتنا الوطنية بعيدا عن أي تصنيفات جغرافية أو فكرية، فالوطن للجميع وأمنه مسؤولية الجميع.

وفي نفس السياق، قالت عضو مجلس الشورى الدكتورة هدى عبدالرحمن الحليسي، من الجميل أن نرى هذا الاحتفال بيوم ذكرى تأسيس المملكة، ومن الأجمل أنه أصبح حدثا يتطلع إليه المجتمع بكافة شرائحه وفئاته، والأهم من ذلك أنه يذكرنا بنعمة الوطن والأمن والأمان وهي نعمة علينا أن نقدرها ونحميها ونضحي من أجلها بكل نفيس وغال، فهي أمانة في أعناقنا من واجبنا أن نسلمها للأجيال القادمة، وأتمنى من كل مواطن ومواطنة إدراك مدى أهمية ترسيخ هذا اليوم بكل ما يحمله من معان في عقول وقلوب النشء الذي هو مستقبل الوطن، حفظ الله وطننا ووالدنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله الذي ترجم رؤيته الحكيمة بغرس الوطنية في قلوب أبناء شعبه.

طالبن برفع كفاءة خدمات التأمين.. طبيبات عاملات في الميدان لـ عكاظ:

تطور الصحة قوة للمملكة .. ولا بد من زيادة المنشآت

أمنية خضري (جدة)

يزخر القطاع الصحي في المملكة بالكثير من الإنجازات الملموسة في كافة أوجه تقديم خدمات الرعاية الطبية والطفرة الإدارية التي من شأنها التخطيط الجيد، وانعكاس ذلك على تلمس احتياجات المواطن الصحية، بدءا من مراكز الرعاية الصحية ومرورا بما يقدم له من خدمات صحية متطورة في المستشفيات؛ إذ يحرص القطاع الطبي على نشر عوامل الثقافة الصحية للمرضى من أجل الحفاظ على صحة الإنسان، وليس ذلك فحسب، بل إن الأطباء والطبيبات يسهمون بشكل فعال في إثراء البحث العلمي وربطه بخدمة الأفراد من خلال انعكاسه على هيئة مشاريع صحية..

وبمناسبة احتفال المملكة بالذكرى الـ ٨٤ لتوحيد المملكة، التقت «عكاظ» عددا من الطبيبات السعوديات العاملات في الميدان، للوقوف على هذه المنجزات ..

بداية، ترى الدكتورة سامية العمودي، الباحثة في مجال التمكين الصحي والحقوق الصحية في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، أن مقياس تقدم الأمم يعتمد على مؤشرات هامة ومتعارف عليها، ومن أهمها معيار التعليم والصحة، ومن هنا كان للصحة قيمتها، وتعمل الدولة جاهدة عندنا على رصد ميزانيات ضخمة وتاريخية للقطاع الصحي، لكن ما زالت الصحة وخدماتها ومخرجاتها دون المأمول منها ولا تتماشى مع حجم الإنفاق والميزانية، مضيفة أن هناك نهضة صحية لا شك فيها في القطاع الصحي مقارنة بما عشناه على مدى ٤٠ عاما الماضية، وقد كان لي شرف أن أكون ضمن خريجات أول دفعة من كلية الطب التي تأسست عام ١٩٧٦م، وتخرجت أول دفعة منها في عام ١٩٨١م، وقد عايشنا الصحة وتغيراتها طالبات وخريجات وطبيبات ورأينا كيف ترتقي الصحة ونستطيع أن نلمس حجم التقدم فيها في كل المناحي.

منال شمس

وقالت العمودي «يوم أصبت بسرطان الثدي، توقع البعض أن أغادر إلى أي دولة أخرى للعلاج، لكنني أصررت على أن يكون علاجي كله في داخل المملكة ومستشفياتها وعلى أيدي زملائي؛ لأنني أعرف ما تمتلكه مستشفياتنا من تقنيات متقدمة تضعها في مصاف الدول المتقدمة في توفير التقنيات، وأوقن أن لدينا أكفأ الأطباء، ولولا هذا ما كنت أسلم نفسي وحياتي لهم وأصر على أن يكون علاجي بمجمله هنا، وبفضل من الله مرت على إصابتي ما يقارب عشرة أعوام».

وتتساءل الدكتورة سامية»ماذا إذن، أين الفجوة في الواقع الصحي عندنا ؟، أرى أن المشكلة ليست في توفر الموارد المالية، فالدولة كفلتها بشكل لم يسبق له مثيل، وليست مشكلة كفاءات، فالوطن يزخر بها، وإنما هي خليط من نظام صحي ووعي اجتماعي وعدم ربط القيم بالعمل ومخرجات العمل، وهذا أدى إلى حدوث قصور وعدم رضى عن الخدمات، وهذا يشمل كل أشكال الأداء، وأرى أن التمكين الصحي برفع الوعي بين العاملين الممارسين في القطاع الصحي والتمكين الصحي للمجتمع ورفع درجة الثقافة والوعي، عامل مهم في فهم المجتمع وارتقاء فكره وفي رد فعله على أي قصور، فالتمكين يجعلنا على سبيل المثال أكثر قدرة على فهم الواقع الطبي واختلالاته، وما هو الفرق بين الخطأ الطبي والمضاعفات المتعارف عليها، كما أن التمكين الطبي يمكن للمرضى الأخذ بوسائل الوقاية في حال وجود أوبئة أو في الأمراض المزمنة وتبني سياسات حياة صحية، وكذا هو التمكين الصحي ودوره في التغلب على المعتقدات الخاطئة والأفكار المغلوطة عن الصحة وعن بعض الأمراض المزمنة، مثل تفاعل المجتمع مع أمراض السرطان وثقافة الفحص المبكر وقيمتها لرفع نسب الشفاء، وبالتالي تظل القضية هي قضية تمكين مجتمعي ونشر للوعي للارتقاء وتحسين الصحة وتحقيق الأهداف التي تسعى لها المنظمات الدولية والوطنية للارتقاء بالصحة، بحيث تصبح الصحة والخدمات الصحية موطن قوة للدولة وتعمل على إيجاد وفرة اقتصادية لا يوفرها ضعف الأداء الصحي، وكل هذا له انعكاساته على وزارة الصحة وأدائها وأداء كل العاملين في هذا القطاع، وعلى الدولة توفير مكامن قوة في الجانب الصحي للمواطن، وكل عام والمملكة وقادتها وشعبها بألف خير».

د. سامية العمودي

البحث العلمي

بدورها، أوضحت الدكتورة وفاء فقيه، الأستاذ المشارك في كلية الطب بجامعة الملك عبدالعزيز ومشرفة التعليم الطبي في قسم الولادة في الجامعة، أن الحراك الصحي الذي تشهده المملكة حراك إيجابي وملحوظ، ونابع من حرص الدولة على الاهتمام بصحة المواطن، والتي تنعكس على انتاجه وإسهامه في خدمة المجتمع.

وتأمل الدكتورة فقيه، ضخ المزيد من المنشآت الحكومية الصحية لتكون هناك زيادة في عدد الأسرة لتلبية حاجة المرضى الصحية حين مراجعة المنشأة، وما قد يتطلبه ذلك من إجراءات لتنويم المريض أو إجراء عملية له.

وتقترح الدكتورة فقيه، رفع مستوى كفاءة الخدمات التي يقدمها التأمين الصحي للمواطنين والمقيمين؛ لتلبية حاجة المريض من الخدمات وتخفيف الأعباء عن كاهل المريض والمنشآت الصحية.

وفاء فقيه

وتستطرد الدكتورة وفاء، أن من شواهد الحراك الصحي تطور ونمو النشاط البحثي، فالعديد من الجامعات ومنها جامعة الملك عبدالله لا تدعم البحث العلمي للترقية العلمية فقط، بل لخدمة حاجة المجتمع، لذا ينبغي أن تضع الجامعات معايير للبحث العلمي حتى يلبي حاجة المجتمع وينعكس إيجابيا في أوجه مشاريع صحية لخدمة المرضى في ظل ما نشهده في المملكة من حرص على تقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين.

المرأة والطفل

ومن جهتها، الدكتورة أمل سلطان، استشاري طفيليات جزيئية بمستشفى الملك فهد بجدة، تقول «مما لا شك فيه أننا نعيش هذه الأيام نقلة حضارية كبيرة وغير مسبوقة في شتى المجالات، في ظل رؤية مستقبلية لخادم الحرمين الشريفين (حفظه الله)، مدركة لتحديات العصر، وبطبيعة الأمر فإن المرأة والتي تمثل نصف المجتمع، قد تأثرت بهذه التغييرات وتفاعلت معها وانطلقت لتستعيد ما فاتها من تقليص لدورها، ولم تنس للحظة واحدة، وهي تطرق أبواب المجالات المختلفة قيمها وتقاليدها المستمدة من الدين الحنيف.

ولقد صدرت من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين عدة قرارات جعلت مساهمة المرأة جادة وفعالة في المجتمع، وقدمت المرأة العديد من المساهمات في المجالات المختلفة الاقتصادية والسياسية والعلمية.

وعلى المستوى الطبي، أولت وزارة الصحة في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) جل اهتمامها بتطوير الخدمة الصحية المقدمة للمواطن بشكل عام وللمرأة بشكل خاص، من خلال الحملات المكثفة لعلاج العنف الأسري والآثار المترتبة عليه، وكذلك توفير وحدات الطب المنزلي، والتي تذهب للمريضة في محل إقامتها وتقديم العلاج لها في حال عدم قدرتها على القدوم لمراكز العلاج، مضيفة أن الطفل كذلك لم يكن بعيدا عن اهتمام الجميع، يتقدمهم الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله)، والذي يرى فيه رجل المستقبل؛ فأمر بتطوير التعليم والصحة وكذلك الاهتمام بالأيتام وزيادة عدد دور الرعاية لهم، وكذلك الدعم الذي يقدم لجمعيات المجتمع المدني التي تقدم خدمات الرعاية للطفل، وفي هذا اليوم الوطني الذي يجسد أسمى مشاعر الحب للوطن وللملك، نسأل الله العلي القدير أن يديم علينا نعمة الأمن والأمان.

د. أمل سلطان

طموحات المرأة

فيما عبرت الدكتورة منال شمس، استشارية طب الأسرة في إدارة الصحة العامة ومديرة برنامج مكافحة التدخين، عن بالغ سعادتها بالإنجازات المتوالية التي يشهدها القطاع الصحي في المملكة، نتيجة تضافر الجهود المخلصة لخدمة الوطن، من خلال السعي لتقديم المنظومة الصحية المتكاملة للمرضى، وليس ذلك فحسب، بل إن دعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) للمرأة في كافة قطاعات العمل، ومنها وزارة الصحة، مكن المرأة الطبيبة والإدارية من تقلد عدد من المناصب في الوزارة، مما يسهم في رفع سقف الطموحات للكوادر العاملة لبذل مزيد من الجهد وطرح المرئيات وتنمية الذات من أجل المشاركة في تعزيز المنظومة الصحية، مضيفة «انطلاقا من تخصصي في مجال طب الأسرة، أخدم إنسان وطني عبر تعزيز أهمية الجوانب الوقائية بكافة طرق التوعية المختلفة لمختلف الشرائح الاجتماعية، فالجانب الوقائي ينعكس على حماية الإنسان من الأمراض وطرق التعامل الصحية في حال التعرض للإصابة بالمرض».

وتضيف الدكتورة شمس «في اليوم الوطني يفخر كل فرد بما قدمه له وطنه من عطاءات، لا بد أن ترد إليه بالعمل المخلص الذي يسهم في قوة منظومة العمل الصحي والطبي».